أمام مكتب الجلسات الإدارية بولاية كاليفورنيا

في موضوع

ولي الأمر بالنيابة عن الطالب

ضد

منطقة أركاديا (ARCADIA) التعليمية الموحدة.

قضية مكتب الجلسات الإدارية رقم 2018010695

أمر برفض التماس لرفض الدعوى ورفض الطلب دون الإخلال بالتماس تقسيم الدعوى

بتاريخ 17 يناير 2018، قدم الطالب طلب جلسة إجراءات قانونية واجبة (شكوى) إلى مكتب الجلسات الإدارية، مع تحديد منطقة أركاديا (Arcadia) التعليمية الموحدة.

في 25 يناير 2018، قدمت المنطقة التعليمية طلبًا للرفض على أساس أن شكوى الطالب زعمت وجود دعاوى تتجاوز قانون التقادم الذي مدته سنتان ودعاوى لم تجهز بعد. تترافع المنطقة التعليمية في البديل لتشعب مسألة قانون التقادم.

في 29 يناير 2018، قدم الطالب ردًا على طلب المنطقة التعليمية، وقدمت المنطقة التعليمية ردًا في 30 يناير 2018.

القانون الحاكم

قانون التقادم في ولاية كاليفورنيا مدته سنتين، وفقًا للقانون الفدرالي. (قانون التعليم، البند 56505، القسم الفرعي (ل). انظر أيضًا الباب 20 من قانون الولايات المتحدة، القسم 1415 (و)(3)(ج)). ومع ذلك، فإن القسم 1415(د)(3)(و) من الباب 20 من قانون الولايات المتحدة والقسم 56505، القسم الفرعي (l) من قانون التعليم، يحددان استثناءات من قانون التقادم في الحالات التي مُنع فيها ولي الأمر من تقديم طلب للحصول على جلسة إجراءات واجبة قانونية بسبب تحريفات محددة من قبل وكالة التعليم المحلية تفيد بأنها حلّت المشكلة التي تشكل أساس الشكوى، أو حجب الوكالة التعليمية المحلية للمعلومات عن ولي الأمر والتي كان يلزم تقديمها إلى ولي الأمر.

لا يوجد حق لتقديم طلب للحصول على جلسة إجراءات واجبة قانونية خاصة بالتعليم الخاص في غياب نزاع قائم بين الأطراف. الدعوى ليست جاهزة للحل "إذا كانت تستند إلى" أحداث مستقبلية طارئة قد لا تحدث كما هو متوقع، أو قد لا تحدث على الإطلاق." " (*Scott ضد منطقة باسادينا التعليمية الموحدة* (الدائرة التاسعة 2002) 306 F. 3d 646, 662). السبب

تم تعديل إمكانية الوصول

المنطقي وراء مبدأ الجهوية هو "منع المحاكم، من خلال تجنب الحكم المبكر، من التشابك في خلافات مجردة." (*Abbott Laboratories v. Gardner* (1967) 387 U.S. 136, 148).

مناقشة

قانون التقادم

في اقتراحها بالرفض، تؤكد المنطقة التعليمية أن دعاوى الطالب رقم A 1 a و A 1 b و A 1 c و A 1 d و C 1 تسبق قانون التقادم الذي مدته سنتين، وبالتالي ينبغي رفض هذه الدعاوى.

يدعي الطالب أن شكواه تقع ضمن قانون التقادم الذي مدته سنتين لأن التقييمات المعنية تمت مناقشتها في اجتماعات متعددة لفريق برنامج التعليم الفردي ولكن لم يتم الانتهاء منها حتى اجتماع فريق IEP في 19 يناير 2016.

الدعوى هي، بناءً على الحقائق المزعومة، ما إذا كان قانون التقادم الذي مدته سنتين قد بدأ سريانه في 8 يناير 2016، عندما اجتمع فريق IEP لمناقشة التقييمات، أم في 19 يناير 2016، عندما اجتمع فريق IEP مرة أخرى لمواصلة المناقشات والانتهاء من خطة IEP.

تم تناول هذا السؤال مؤخرًا من قبل محكمة الاستئناف بالدائرة التاسعة في *منطقة أفيلا ضد سبوكان التعليمية 81* (الدائرة التاسعة 2017) 936 F. 3d 852. في *أفيلا*، رفضت محكمة محلية، لتجاوز قانون التقادم الذي مدته سنتين، ادعاء وليي أمر بأن إحدى المناطق التعليمية قد فشلت في تحديد إعاقة طفلهما أو تقييم إصابته بمرض التوحد في عامي 2006 و 2007؛ لم يتقدم وليا الأمر بطلب جلسة إجراءات واجبة القانونية حتى أبريل 2010. (*الرقم التعريفي*. في الصفحتين 937-938). رفضت الدائرة التاسعة، حيث رأت في قضية ترفع للمرة الأولى أنه لا يمكن رفض الدعوى إلا إذا تم رفع الدعوى بعد مرور أكثر من عامين على الوقت الذي "عرف فيه وليا الأمر أو كان من المفترض أن يعرفا" بشأن الإجراءات التي تشكل أساس شكواهما. (*الرقم التعريفي*. في الصفحتين 937 و 945). ورأت أنه، في بند قانون التقادم الخاص بقانون تعليم الأفراد ذوي الإعاقات (IDEA)، كان الكونجرس يعتزم سن "قاعدة اكتشاف"، وليس "قاعدة حدوث"، وأعيد الحبس الاحتياطي حتى تتمكن المحكمة المحلية من تحديد متى "عرف وليا الأمر أو كان من المفترض أن يعرفا" بشأن الإجراء المزعوم الذي شكل الأساس لشكواهما. (*الرقم التعريفي*. في الصفحتين 939-945).

فسرت أفيلا البنود القانونية لقانون تعليم الأفراد ذوي الإعاقات (IDEA)؛ لا يبدو أن ولاية واشنطن لها قانون التقادم الخاص بها. ولكن ولاية كاليفورنيا تمتلك قانونًا للتقادم، ويختلف نصه قليلًا عن القانون الفدرالي. يُلزم الجزء الخاص بقانون IDEA الذي اعتمدت عليه لجنة *أفيلا* أولياء الأمور بتقديم طلب لجلسة إجراءات واجبة قانونية "في غضون عامين من التاريخ الذي علم فيه ولي الأمر أو الوكالة أو كان من المفترض أن يكون على علم بالإجراء المزعوم الذي يشكل أساس الشكوى. . . ". (الباب 20 من قانون الولايات المتحدة، القسم 1415(ج)(3)(و)). يستخدم قانون ولاية كاليفورنيا العبارة "في غضون عامين من تاريخ معرفة الطرف الذي يقدم الطلب أو كان لديه سبب لمعرفة الحقائق التي تشكل أساس الطلب)". قانون التعليم، القسم 56505، القسم الفرعي.(l)).

تم تعديل إمكانية الوصول

ومع ذلك، فإن هذا الاختلاف الطفيف في النص لا يتطلب الاستنتاج بأن كاليفورنيا تستخدم قاعدة حدوث بدلاً من قاعدة اكتشاف. لا تتوافق قاعدة الحدوث الصارمة - وهو ما تدعيه المنطقة هنا - مع الغرض التعويضي الواسع لقانون IDEA. (*Avila, supra,* 852 F. 3d في الصفحة 943). والقاعدة الأساسية لبناء قوانين التعليم الخاص في كاليفورنيا هي أنه يجب تفسيرها على أنها لا تقل قدرة على حماية حقوق الطلاب المعاقين عن نظرائها الفدرالية. (قانون التعليم، البند 56000، القسم الفرعي (د)، (ه)). بالإضافة إلى ذلك، تتضمن اللغة في كاليفورنيا نفس المفهوم مثل اللغة الفدرالية: يبدأ قانون التقادم في السريان ليس عند وقوع الأحداث ولكن عندما عرف أولياء الأمور أو كان من المفترض أن يعرفا بأساس شكواهما. لذلك يتم تفسير قانون التقادم بكاليفورنيا بشكل صحيح على أنه ينص على نفس القيود الزمنية التي يفسرها القانون الفدرالي في *أفيلا*.[1]

تتطلب هذه الاستنتاجات رفض طلب المنطقة التعليمية بالرفض. بموجب *أفيلا، أعلاه*، يجب إعطاء ولي الأمر فرصة لإثبات أن التاريخ الذي عرف فيه أو كان من المفترض أن يكون قد عرف فيه بالحقائق التي تشكل أساس طلبه كان في غضون عامين من تاريخ تقديم شكواه. يفرض الادعاء في شكوى الطالب بشكل كافٍ احتمال أن يكون التاريخ " الذي عرف فيه أو كان من المفترض أن يعرف فيه" في غضون عامين من 17 يناير 2018، وهذه مشكلة لا يمكن حلها إلا بناءً على الأدلة المقدمة في الجلسة.

---

1 Contra M.M. & E.M. v. Lafayette School District (N.D.Cal. February 7, 2012, Nos. CV 09–4624, 10–04223 SI) 2012 WL 398773, **17 – 19, affd. in part & revd. in part (9th Cir. 2014) 767 F.3d 842.

الجهورية

تترافع المنطقة التعليمية بأنه ينبغي رفض أجزاء من دعوتي الطالب B وC لأنها ليست جاهزة. تدعي دعوى الطالب B أن خطط IEP للأعوام الدراسية 2015-2016 و 2016-2017 و 2017-2018 و 2018-2019 لا تذكر مستويات الأداء الحالية الدقيقة ولا تقدم أهدافًا سنوية قابلة للقياس وتحرم الطالب من التعليم الحكومي المجاني المناسب. تدعي دعوى الطالب C أن المنطقة التعليمية قد فشلت في تقديم التعليم الحكومي المجاني المناسب (FAPE) للطالب للأعوام الدراسية 2015-2016 و 2016-2017 و 2017-2018 و 2018-2019. تترافع المنطقة التعليمية بأن أجزاء كلتا الدعوتين التي تغطي العام الدراسي 2018-2019 ليست جاهزة لأن العام الدراسي 2018-2019 لم يبدأ بعد، وبالتالي لم توضع IEP للطالب لتلك السنة بعد. تترافع المنطقة التعليمية أيضًا بأنه لم يتم تقديم عرض IEP في العام الدراسي 2018-2019، فقد تتغير احتياجات الطالب قبل ذلك، ولأن العام الدراسي لم يبدأ، لا توجد حقائق تدعم الادعاء بأن المنطقة حرمت الطالب من FAPE. يؤكد الطالب أنه يتحدى خطة IEP التي وُضعت في 14 سبتمبر 2017، والتي تغطي جزءًا من العام الدراسي 2018-2019. يدعي الطالب أن خطة IEP في 14 سبتمبر 2017 قدّمت الخدمات والإلحاق والأهداف التي ستتم خلال العام الدراسي 2018-2019، وبالتالي، أنشأت المنطقة التعليمية خطة IEP وقدمت عرضًا لـ FAPE للعام الدراسي 2018-2019.

قدمت المنطقة التعليمية عرضًا لـ FAPE يغطي بداية العام الدراسي 2018-2019. إن القول بأن الطالب لا يمكنه تحدي مدى ملاءمة عرض FAPE حتى بداية العام الدراسي سيؤدي إلى استنتاجات غير منطقية. كان من الممكن أن يلفق

الطالب الدعوى لأن خطة IEP لـ 14 سبتمبر 2017 تحرم الطالب من FAPE، مما يعني أن الطالب يتحدى عرض المنطقة لـ FAPE للعام الدراسي 2017-2018 وكذلك الشهر الأول من العام الدراسي 2018-2019. اختار الطالب تلفيق الدعوى لإدراج الأعوام الدراسية التي تغطيها خطط IEP بدلاً من إدراج خطط IEP نفسها. وبغض النظر عن الطريقة التي كتب بها الطالب الدعوى، فإن الفترة الزمنية هي نفسها، يتحدى الطالب برنامج التعليم الفردي IEP الذي يغطي جزءاً من العام الدراسي 2018-2019. وعلى هذا، تم رفض طلب المنطقة التعليمية لرفض أجزاء من الدعوتين B وC باعتبارها غير جاهزة.

التشعب

طلب المنطقة التعليمية للتشعب سابق لأوانه. الوقت المناسب لتقديم الطلب هو في اجتماع ما قبل الجلسة. في ذلك الوقت، يمكن لقاضي القانون الإداري النظر في الطلب، وإذا تمت الموافقة على طلب التشعب، سيناقش مع الأطراف أي مسائل تتعلق بالجدولة. وفقًا لذلك، تم رفض طلب المنطقة التعليمية للتشعب دون الإخلال به، وذلك للسماح للأطراف بمناقشة طلب التشعب مع قاضي القانون الإداري خلال اجتماع ما قبل الجلسة.

القرار

1. يتم رفض طلب المنطقة التعليمية لرفض الدعوى.
2. يتم رفض طلب المنطقة التعليمية للتشعب دون الإخلال به.

التاريخ: 31 يناير 2018

ليندا جونسون (Linda Johnson)
قاضي القانون الإداري
مكتب الجلسات الإدارية

تم تعديل إمكانية الوصول